تجديد علم الفقه

في ضوء المعطيات الحديثة للعلوم الانسانية

أ.م. د. بتول فاروق محمد علي

كلية الفقه / جامعة الكوفة

الملـخّـص

الفقه كعلم متكامل بحاجة الى توسعة او تجديد في دراسته ورفده بادوات علمية جديدة، بعد التغير الكبير في معطيات الحياة الواقعية وتغير المنظومة المعرفية للانسان، ولان الفقه علم يتدخل في حياة الانسان بكل تفاصيلها، ويعطي احكاما شمولية في شؤون الحياة كافة، لذا هناك دعوات الى تطوير ادواته العلمية والمعرفية، ليتماشى مع التطور السريع في حياة الانسان، وفي منظومته الفكرية، وتعدد الرؤى الفلسفية في النظر الى الانسان والى المعرفة العلمية والانسانية ، منها الدراسات الميتافيزيقية، وفلسفة الاديان بصورة عامة، ومع دخول المنظومات السياسية الحديثة في الدولة وتنظيراتها لشكل الدولة واتساعها وسلطاتها، صارت الاجتهادات منقسمة على اراء متعددة، لادارة الحياة الدولية المعاصرة .

تناول البحث محاولات رفد الفقه بعلوم انسانية اخرى، التي يمكنها ان تفسر النصوص التشريعية بطريقة معاصرة، قابلة للتطبيق وان تكون اقرب الى روح الشريعة الاسلامية، وهي محاولات اولية قد دعا اليها اخرون من اجل التجديد الفقهي.

الكلمات المفتاحية: الفقة، التجديد، العلوم الحديثة، العلوم الانسانية. البحث .

Summary

It is not hidden to scholars that the jurisprudence needs to be expanded or to be changed , or to be treated with new scientific tools, after the great changes in the data of real life and the change of the cognitive system of man. Because Jurisprudence is a science that interferes in all the details of life , so it has to be in line with the rapid development of man's life in his intellectual system, and the multiplicity of philosophical visions of man and knowledge (epistemology),), metaphysics, and religions in general. With modern political systems in the state and its interpretations of the shape, breadth and power of the state, and after jurisprudence was applying on a country-wide scale, it is

applying now outside the borders and nationalism.

The study attempts to refine jurisprudence with other human sciences, which can interpret the legislative texts in a contemporary, applicable and closer to the spirit of Islamic law It is an initial attempts that others have called for the renewal of jurisprudence.

key words: jurisprudence , renewal , modern sciences , humanities. search.

المقدمة

لا يخفى على الدارس لعلم الفقه او المطلع عليه او اي مكلف بأحكام هذا العلم ان يعرف ان الفقه بحاجة الى توسعة او تغيير في بعض طرق دراسته ،وبالتالي الى تحديث نتائجه، او رفده بادوات علمية جديدة، بعد حصول التغير الكبير في معطيات الحياة الواقعية، وتغير المنظومة المعرفية والحضارية للانسان، ولان الفقه علم يتدخل في حياة الانسان بكل تفاصيلها، ويعطي احكاما شمولية في شؤون الحياة كافة، فهو مدعو ليطور ادواته العلمية والمعرفية، ليتماشى مع الانقلابات السريعة في حياة الانسان، وتطور منظومته الفكرية والعلمية، وتعدد الرؤى الفلسفية في النظر الى الحياة والى المعرفة ونظامها (الابستملوجيا)، والميتافيزيقا، والاديان بصورة عامة.

ومع دخول المنظومات السياسية الحديثة في الدولة وتنظيراتها لشكل الدولة واتساعها وسلطاتها، صار الفقه بمجاله السياسي يطبق على نطاق قطري في اغلب الاحيان، بعد ان كان يحمل بعدا اميا عابرا للقوميات والحدود، وهو الان كذلك الا انه صار محاصرا بنظام الدول المعاصرة وسياساتها الخاصة بكل دولة.

يتناول البحث محاولات لرفد الفقه بعلوم انسانية اخرى مساعدة، والتي يمكنها ان تفسر النصوص التشريعية بطريقة معاصرة تتماشى مع القيم الانسانية السائدة، وقابلة للتطبيق و تكون اقرب الى روح الشريعة الاسلامية، وهي محاولات اولية قد دعا اليها اخرون من اجل التجديد الفقهي.

يتكون المقال من ثلاثة مباحث، يتناول في مبحثه الاول :تحديدات نظرية و طريقة الدراسة والاستنباط التقليدية في المدارس الفقهية (الحوزات والكليات

الاسلامية) وضرورة اعادة النظر فيها، وفي جدواها في الانتاج العلمي والمعرفي.

المبحث الثاني: يتناول اهمية المعالجات التي يمكن احداثها في الدراسات الفقهية .من خلال العلوم التالية :

علم اللغة والتأويل ، علم الاجتماع، علم النفس وغيرها من العلوم .

المبحث الثالث: تطبيقات فقهية لاثر العلوم الحديثة على الاستنباط الفقهي.

ثم خاتمة، وخلاصة للبحث، ثم الفهارس و المصادر والمراجع .

الكلمات المفتاحية: الفقه، التجديد، العلوم الحديثة، العلوم الانسانية. البحث.

المبحث الاول

علم الفقه والطريقة المدرسية في الاستنباط وإصدار الاحكام

المطلب الاول:

أ- تحديدات مصطلحية

الفقه: و الفهم لغةً [١] ، ومنه قوله تعالى ﴿لهم قلوب لا يفقهون بها﴾ الاعراف / ١٧٩.

اما الفقه بالاصطلاح: فقد استعمل في بداية الامر ليدل على الاعم من دراسة الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية بل تشمل دراسة العقائد ومباحث كلامية. وكان يسمى احيانا بالفقه الاكبر كما عند ابو حنيفة [٢].

وقد ورد في القرآن الكريم ما يؤيد هذا المعنى بمعنى التبصر بامور الدين بجميع حالاته، كما في قوله تعالى :﴿.. وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ﴾ التوبة / ١٢٢.

يرى الشهيد الثاني: ان التفقه الذي يحصل به الانذار غير العلم بالحلال والحرام، لان العلم المهم هو معرفة سلوك الطريق الى الله تعالى، وقطع عقبات القلب الحاجبة بين العبد وربه ولذلك كانت الخشية منحصرة في العالم، اعم من ان من يكون فقيها او غير فقيه [٣] .

لكن الفقه كمصطلح تحول عبر العصور التي تلت بداياته الى" العلم بجملة

الاحكام الشرعية " [٤]

وصار عند الشهيد الاول الى انه :" العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية " [٥].

ب- لمحة عن الفقه الاسلامي:

مر الفقه بمراحل عدة، وتعددت مدارسه عبر اربعة عشر قرنا .وكل مدرسة لها مقولاتها الخاصة ومبانيها الكلامية والمذهبية في قراءة النصوص التشريعية (القرآن والسنة الشريفة). فقد اختلف الفقهاء فيما بينهم في كيفية استنباط الحكم من النصوص هذه، منهم من اكتفى بالقران الكريم ومنهم من اكتفى بالحديث الشريف، عن النبي ص، او عن المعصومين الاخرين، كما توجد اسباب عامة ادت الى اختلاف الفقهاء عبر العصور منها اختلاف العادات والتقاليد في الامصار الاسلامية وتدخل السلطة السياسية وشدة تورع البعض من الفقهاء، فمال عدد منهم الى التشدد، وهناك اسباب اخرى خاصة تتعلق بالعلوم التي تدخل في استنباط الحكم الشرعي مثل مباحث علوم القرآن وعلوم الحديث واللغة واصول الفقه، وعلم الكلام والعقائد، وكان للعلوم الدخيلة عبر التاريخ اثرها في الاستنباط الفقهي واختلاف الفقهاء بشأنها.

ج- العلوم الانسانية :

"هي دراسة الخبرات، والأنشطة، والبُنى، والصناعات المرتبطة بالبشر وتفسيرها. تسعى دراسة العلوم الإنسانية لتوسيع وتنوير معرفة الإنسان بوجوده، وعلاقته بالكائنات والأنظمة الأخرى، وتطوير الأعمال الفنية للحفاظ على التعبير والفكر الإنساني. فهو المجال المعني بدراسة الظواهر البشرية. وتتميز دراسة التجربة

البشرية بأنها تجمع بين البعد التاريخي والواقع الحالي.."

تشير العلوم الإنسانية (أيضًا العلم الاجتماعي الإنساني، والعلوم الأخلاقية) إلى البحث في حياة الإنسان ونشاطاته باستخدام منهجية الظواهر التي تعترف بصحة التجارب الحسية والنفسية. فتتضمن على سبيل المثال لا الحصر الطرق الإنسانية للبحث في مجالات العلوم الاجتماعية والانسانيات، وتتضمن التاريخ، وعلم الاجتماع، وعلم الإنسان، والاقتصاد. (٦).

وفي السنوات الأخيرة، استخدم تعبير "العلوم الإنسانية" للإشارة إلى "فلسفة ونهج لعلم يسعى إلى فهم التجربة الإنسانية من منظور ذاتي عميق، وشخصي، وتاريخي، وقريني، عبر ثقافي، وسياسي، وروحاني. فالعلوم الإنسانية هي علوم الصفات وليس الكميات، كما أنها أغلقت الخلاف بين الذات-الموضوع في العلوم. كما أنها تتناول الطرق التي تتيح للتأمل الذاتي، والفن، والموسيقى، والشعر، والدراما، واللغة، واللغة المجازية أن تعكس حالة الإنسان. وعندما تكون العلوم الإنسانية تفسيرية، وتأملية، وتقديرية، فإنها تعيد فتح الحوار بين العلم، والأدب، والفلسفة." (٧) .

المطلب الثاني :

١ - العلاقة بين علم الفقه والعلوم الانسانية:

الفقه علم كباقي العلوم ،له آلياته العلمية في الوصول الى الحقائق، وان كانت دينية او الهية، وهو يعنى بأفعال المكلفين، من حيث الاباحة او المنع او الوجوب، والكراهة والاستحباب. فكل فعل انساني خاضع لهذه المعايير الخمسة، وهناك معايير أخلاقية تعنى بالضمير الانساني وهذه يمكنها ان تدخل ضمن المعايير الفقهية اذا ما

صارت فعلا او نية للفعل. لكن الفقه عبر تطوره مع الزمن احتاج لادوات متعددة وعلوم اخرى لفهم بعض الحقائق عن الانسان وعن اللغة والمنطق وغيرها. فالانسان كل متكامل لذا لابد من الاحاطة به من جميع الجوانب ليستطيع الفقيه ان يعطي تصوراته واحكامه بدقة .

و"مفهوم العلم في الاصطلاح فهو مجموعةٌ من النظريّات والوقائع والحقائق، بالإضافة إلى مناهج البحث المتواجدة في جميع المؤلفات العلمية، كما يمكن تعريفه أيضاً بأنه نسق من المعارف العلميّة المُتراكمة أو هو عبارة عن مجموعةٍ من القواعد والمبادئ التي من خلالها يتمّ شرح البعض من الظواهر والعلاقة القائمة فيما بينها" .

اما العلوم الانسانية فانها علوم تعنى ايضا بانشطة الانسان وافعاله وعلاقته بالكائنات الاخرى وبالكون، وبالتالي فان علم الفقه والعلوم الانسانية هي علوم متداخلة ،غير ان منهجيتها قد تختلف، فالفقه يستمد معارفه ومقولاته من النصوص التشريعية الجاهزة والنهائية، وكل ما يفعله الفقيه لاستنباط الحكم هو الرجوع الى نصوص القران الكريم والى السنة النبوية والرجوع الى العقل والاجماع والى مباني اصولية اخرى ذكرت بالتفصيل في مظانها. اما العلوم الانسانية فبعضها تجريبية وضعية.

تمنى ديفيد هيوم تأسيس "علم الطبيعة البشرية" يقوم على ظواهر القوانين التجريبية، ويستثني كل ما لا ينشأ عن الملاحظة والرصد. وبرفض التفسيرات الغائية، والإلهيات وما وراء الطبيعة، سعى هيوم لتطوير منهج وصفي أساسي، يهتم بوصف هذه الظواهر بدقة. وشدد على ضرورة تفسير المحتوى المعرفي للأفكار والمفردات بعناية، لتربطها بجذورها التجريبية ودلالتها في العالم الحقيقي[٨].

جمع دلتاي بين محاولات القرن التاسع عشر لصياغة المنهجية الملائمة للعلوم الإنسانية مع تعبير هيوم "العلوم الأخلاقية"، والتي ترجمها إلى Geisteswissenschaft – وهو تعبير ليس له مكافئ دقيق في الإنجليزية. حاول دلتاي التعبير عن مجموعة العلوم الأخلاقية بأكملها بطريقة شاملة ومنهجية. وفي الوقت نفسه، يشمل تصوره "Geisteswissenschaften" أيضًا الدراسة آنفة الذكر للكلاسيكيات، واللغات، والأدب، والموسيقى، والفلسفة، والتاريخ، والدين، والفنون البصرية والمسرحية. فوصف الطبيعة العلمية لدراسة ما وفقًا لـ: الاقتناع أن التصور يسمح بالوصول إلى الحقيقة الطبيعة البديهية للتفكير المنطقي. مبدأ العلة الكافية. إلا أن الطبيعة المحددة لـ Geisteswissenschaften تعتمد على الخبرة "الداخلية" (Erleben)، و"فهم" (Verstehen) معنى التعبيرات و"استيعاب" علاقات الجزء والكل – على العكس من Naturwissenschaften ويعني "تفسير" الظواهر عن طريق القوانين الفرضية في "العلوم الطبيعية"[٩].

ومازال الفلاسفة لم يحسموا الجدل نهائيا هل العلوم الانسانية هي تجريبية بالكامل، او انها تخضع الى معايير اخرى، تختلف عن العلوم الطبيعية التي يمكن اثباتها علميا عبر التجربة والمختبر.

٢- معطيات العلوم الانسانية الحديثة:

واكبت عمليات تشكل موضوعات العلوم الإنسانية في الفكر الغربي صيرورة مجتمعية محددة، محكومة من جهة بتطور نمط الإنتاج الرأسمالي ومحكومة من جهة أخرى بتطور المجتمع وتطور الأنظمة السياسية، وتم كل ذلك في أفق مزيد من دمقرطة الحياة السياسية، كما تم في سياق من تطور المعرفة نتيجة المتراكمات التي

بلورها تاريخ الأفكار الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا تطور المعارف العلمية في مجالي الطبيعة والرياضيات، ثم في مجالات الطب والفلك والتاريخ، وهو الأمر الذي ترك بصماته جلية في باب بناء المناهج والآليات المطابقة لكيفيات مواجهة الظواهر الإنسانية، من أجل تشريحها وفحصها، ثم بناء موضوعاتها بالأدوات التي تسعف بالتملك العلمي للمعطيات، واستخلاص النتائج والقوانين المترتبة عن كل ذلك. إن المواكبة هنا هي مواكبة بين قيم التصنيع والتقنية والعقل(١٠).

ما زال الإصلاح الديني في العالم الإسلامي من أهم الاستحقاقات التي ينبغي أن تتصدى لها هذه العلوم، فيما الغرب أنجز هذا الاستحقاق قبل أربعة قرون. وهذا الاستحقاق أي الإصلاح الديني كان من أهم الحلقات التي أفضت للحداثة في الغرب.

وبالجملة فأن تفكيك نمط التخلف في كل نواحي الحياة العربية بآليات العلوم الإنسانية هو التحدي الأكبر. وخصوصا علوم التربية ومناهج التعليم التي تنهض عليها كل عملية التغيير. إن انفكاك العلوم الإنسانية عن مفاهيمها التربوية، وانعدام الحرية، وغياب الوعي. كل ذلك أدى إلى انحياز العلوم الإنسانية لجهة التنظير، واقتصارها على مناهج عاجزة ومحصنة في قلاع الأكاديميا، بعيدا عن التطبيقات التي تؤسس لتلك العلاقة الجدلية بين العلوم الإنسانية من جهة، وحالة الحراك والتغيير الاجتماعي من جهة أخرى. وربما كان إحجام تلك العلوم عن إطلاق قواعد معرفية لقراءة التراث ؛ وعلاقته بالواقع، وإعادة قراءة جديدة للقرآن الكريم عبر استثمار المعرفة الحديثة ومناهج البحث في اللسانيات، والهرمونيطيقيا (التأويل) والفلسفة وعلم الاجتماع والتاريخ، وحتى الأنثروبولوجيا والمنطق(١١).

٣- الفقه التقليدي ومحاولات التجديد:

هناك مطالبات عدة من مفكرين وكتاب مسلمين، يطالبون بالتجديد في حقل الفقه ليتماشى مع واقع العصر الحالي وما أفرزه من تغيرات، ومن هذه المشاريع مشروع حمل اسم: (مشروع أسْلمة وتأصيل العلوم)، والتكامُل بين العلوم الشرعيَّة والعلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، أو التكامل بين معطيات الوحي والخِبرة البشريَّة، وأُنشِئت لهذا الغرَض جامعاتٌ ومعاهدُ وكليَّات، تُخرِّج أجيالاً تحمِل هذا الفِكر، وهناك مجلات تنشر دوريا افكار هذه الاطروحة، والتي تعني دراسة العلوم من وجهة نظر اسلامية(١٢).

تطور الفقه التقليدي:

تعددت المدارس الفقهية على تعدد المذاهب الاسلامية الكلامية، وقد بذل الفقهاء جهودا كبيرة ومضنية من اجل استنباط الحكم الشرعي، وتميزت المدرسة الامامية بالاجتهاد المستمر، وبارتباطه المباشر بأهل البيت (ع) لفترة زمنية اطول من غيرها من المدارس الفقهية التي اعتمدت على الصحابة والتابعين وبعض الاجتهادات الفقهية التي قد تعتمد الاستحسان والعمل بالرأي وشرع من قبلنا في حالة عدم وجود نص شرعي، وقد حصرت هذه المذاهب باربعة مذاهب معتمدة

اما في المدرسة الامامية فقد تطور الفقه بمراحل عدة.

الاول: من (١١-٢٦٠ هـ)عصر النشاط الحديثي والاجتهادي. وهنا المرجع في الاحكام هو الرسول (ص) واهل البيت (ع) من بعده(١٣).

الثاني: من (٢٦٠-٤٦٠)عصر منهجية الحديث والاجتهاد، اي بعد عصر

الغيبة الى وفاة الشيخ الطوسي (ره). وفيه ظهر الفقه المقارن، الذي اول من ابتكره الشيخ المفيد (ت٤١٣ هـ)(١٤).

الثالث: عصر الركود (٤٦٠- ٦٠٠هـ)

الرابع: تجديد الحياة الفقهية ٦٠٠-١٠٣٠ هـ)

الخامس: ظهور الحركة الاخبارية (١٠٣٠ - ١١٨٥هـ) التي نادت ببطلان الاجتهاد ورفض العلوم العقلية.

السادس: عصر تصعيد الاجتهاد والنشاط الفقهي ١١٨٠-١٢٦٠ هـ). الذي دشنه المحقق محمد باقر البهبهاني[١٥].

السابع: عصر الابداع والتطور الفقهي ١٢٦٠ - للان. وقسم يؤرخه الى وفاة السيد الخوئي(رحمه الله) عام ١٤١٣هـ .

المبحث الثاني

اهمية العلوم الانسانية وتطورها في علم الفقه المعاصر

المطلب الاول: اهمية العلوم الانسانية وتفاعلها مع الفقه

تعدّ العلوم الإنسانية من العلوم الاجتماعية التي تندرج تحتها قائمة كبيرة من العلوم، منها:

علم الآثار. وعلم فلسفة الدين وكل ما يتعلق بدراسة الاديان المختلفة. النقد والأدب، وهذا يشمل اللغات بأنواعها. ثقافات الشعوب. علم الأنثروبولوجي. نظريات الفن وتاريخه. الدراسات الفلسفية. التاريخ. علم الاجتماع. الموسيقى.

وهذه العلوم تعنى بانشطة الانسان المختلفة وتعكس جوانب مهمة من حياته.

وهذه العلوم تطورت مع عصر النهضة والتنوير في القرون الاربعة الاخيرة بما جعلها تقفز قفزات كبيرة اعادت النظر في النظر للانسان نفسه فظهرت فلسفات ومقولات عدة، غيرت مفاهيم كانت تعد مسلمات في الفكر الانساني. الا ان هناك من يعتقد ان منهجية العلوم حتى وان كانت انسانية تختلف عن العلوم الدينية ومنها علم الفقه، اي التمييز بين العلوم والميتافيزيقا، وهذه كانت نظرة سائدة في النصف الاول من القرن العشرين، وهي الرؤية الذي تبناها الاتجاه الوضعي، اما الاتجاه الثاني ما بعد منتصف القرن العشرين فهي رؤية ما بعد الوضعية فتتميز بالارتباط بين العلم والميتافيزيقا[١٦].

ولكن من الامور الواردة في الفكر الاسلامي عامة ،في النظر الى العلوم المعاصرة انها مصابة بانحرافات وفيها مفاهيم دخيلة ليست من العلم في شيء، "وان

كل العلوم موجودة بالدين وما على العلماء الا ان ينعموا النظر في النصوص الدينية لاستخراج المواقف والافكار العلمية منها "[١٧].

وقد تم انتقاد هذه المقولة وهذا المنهج بالقول انه يؤدي بالوقوع في فخ التلفيق ،وذلك لضرورة العودة للنص الديني حاملا معه التجارب، ويحمل هذه الافكار على النص ويقوّله اقوالا ربما لم يردها او يقولها.

وبما ان الفقه كان له المنزلة السامية بين العلوم الاسلامية، صار الفقيه يطلق عليه (العالم)، وصار للفقه ابعد من كونه " مجموعة تعبيرية جاءت لتلبية لمتطلبات الواقع وحاجات المجتمع، تتطور معه وتسايره، اما على وجه التماشي، واما على وجه التجاوز، او على وجه التوقف والاعتراض"[١٨]. وصارت الاحكام الشرعية "بداية العلم، وتدخل تحت مقولة (الحقيقة الشرعية) بل و(الحقيقة) على الاطلاق"[١٩].

وكانت الثقافة التقليدية لا تعرف غير اليقين وغير المطلق وغير الحقائق الاخروية القارة والثابتة في المخيال الاسلامي ، وهذا النمط خاضع لفلسفة التامل والطمأنينة ولامجال لتلك الاحتمالات في التركيب الثقافي الديني الاسلامي. "وبهذه الفلسفة التأملية الاطمئنانية حولنا الوحدانية الالهية الى وحدوية بشرية ،جوهرها البقاء مع المجموع ونبذ الشذوذ"[٢٠]، كالحرام او الخروج عن الملّة الذي يستحق صاحبها المطاردة والقتل ، وهذا يولد غياب مفهوم الفرد وحريته وتجعل الانسان نسخا مكررة في مجتمعات سكونية احادية .

و"علم الفقه مهتم بفقه النص فهو كذلك فقه في أحوال النفس؛ فإن كانت الأحكام التكليفية بيئة النص؛ فالأحكام الوضعية بيئة الأنفس؛ ومن هنا نجد كثيراً من علومه ملتصقة بالواقع الاجتماعي فعلم القضاء والمواريث لهما علاقة واضحة

بعلم الحقوق والتبعات الإنسانية؛ وعلم السياسة الشرعية يتقاطع مع فنون السياسة ونظرياته المعاصرة؛ وما يستجد من إجراءات إداريّة وتنظيميّة، وفي الفقه مسائل البيوعات والمعاملات التي لها علاقة كبيرة في مجال الاقتصاد؛ إذ تحيا فيه حيوية الحراك المالي، والعطاءات وسوق المصافقة التجارية؛ والصناعية، والزراعية، وهذا لا يجد بيئته إلاّ في مجال الاقتصاد..، من الخطأ البيّن أن يُقال إنّ العلوم الإنسانية والاجتماعيّة ليس لها حظٌ وافر من الاهتمام المعرفي العلمائي في تاريخ الأمم الإسلاميّة قديماً؛ فضلاً عن الاهتمام المُعاصر بها؛ واستجلاء أفضل الطرق لتطويرها وما يتناسب مع التفكير البشري المتقدم(٢١).

ومع تطور الدراسات الدينية في العقود الماضية صارت هناك دراسات اسلامية تعتمد على العلوم الانسانية الحديثة كعلم التأويل (الهرمنيوطيقا) وخاصة الهرمنيوطيقا الفلسفية(٢٢) التي عدها السيد محمد مجتهد شبستري، انها السبيل المنطقي الوحيد للفهم واعطى امثلة على تأثير العلوم البشرية في فهم النصوص الدينية والتشريعية، من وجهين:

أ- عدم تنافي المعرفة الدينية مع سائر المعارف البشرية .

ب- تجدد فهم النصوص الدينية اثر تكامل العلوم البشرية(٢٣).

المطلب الثاني: المراحل الانتقالية للمجتمعات مع تغير العلوم الانسانية:

لقد انتقلت المجتمعات المسلمة ما بعد الاستعمار الى حقبة اجتماعية وسياسية وفكرية تختلف مع ماكنت عليه قبل ذلك، وهناك مؤشرات على اضمحلال شبه نهائي للعهود القديمة، فتحولت المجتمعات العربية والاسلامية من " مفاهيم الفلسفة التفضيلية الى معايير الفلسفة الاستوائية...، كانت الفلسفة التفضيلية المبنية ظاهرا على

بعض الايات القرآنية والمستنتجة واقعا من المعالجات الثقافية الكبرى ..، والتي تميز تمييزا جوهريا بين الاعيان والوجوه والخاصة والرعاة والافاضل من جهة والعامة والسوقة والجمهور والرعية والسواد والرعاع من جهة، كما انها كانت تميز بين السيد والعبد وبين المرأة والرجل[٢٤].

ومع تطور الفلسفة كحقل معرفي انساني صارت تنظر للانسان كمحور اولي، وبنظرة شمولية، لا كانسان فئوي، اي الغاء التراتبية السابقة، وصارت الفلسفة تعتمد على العلم الحر والعقل المتحرر، " واخذت المنظومة المبنية على علم الكلام المقدس الحاوي لكل شيء والشامل لكل ظاهرة تنسحب في مجال المعرفة العامة لتنحصر في المجال العقائدي "[٢٥].

ومع الحداثة-- التي تعرف بانها حركة فكرية تعنى بالدين او الميتافيزيقا ونظرية المعرفة (الابستملوجيا) وتعتقد بالايمان الراسخ بالعلم وتعتمد النظام المنهجي الفكري والعلمانية، والتطور[٢٦] . - صارت المجتمعات تعتمد على منظور اخر للدين والتشريع الديني، وتبرز العلم المعتمد على المنهج الحسي المادي في اثبات حقيقة الشيء او علميته.

وفي عصر ما بعد الحداثة— التي تعني التشكيك ب " الحكايات الكبرى" او السرديات الشمولية (الايدلوجيات)، او التشكيك بالمعتقدات الكلاسيكية القديمة ،ورفض الرؤية الشمولية للكون وعدم توقع حصول الانسان على حلول نهائية وتامة، وهذا يعني الذهاب الى التعددية واعتماد معان متنوعة للموضوعات[٢٧].

صارت العولمة هي السائدة والضاغطة والقامعة لأغلب الثقافات المحلية، مما جعل الاديان الكبرى والايدلوجيات الشمولية كالماركسية او الشيوعية تحت ضغط

جو معولم، ينطلق من الغرب، والامريكي بالذات، نحو العالم وجعله نمطا استهلاكيا لاخر منتجات الغرب، مسوقا افكاره الليبرالية التي تخدم فئات واعداد قليلة من البشرية، هي التي تسيطر على الرأسمال العالمي عبر الشركات الضخمة والعابرة للحدود[٢٨]. ولان الفقه الاسلامي في معالجته للواقع يقف الان على مفترق طرق، لكون المتصدين له من اغلب الفقهاء التقليديين لا يرون الواقع الخارجي، ولاوجود له في فهمهم للنصوص، فجل اهتمامهم على نوع بسيط من التدين، والحفاظ على اسباب المعيشة بادنى صورها. مما جعل الفقه يتقهقر في نفوس المكلفين المسلمين وخاصة من الشباب المسلم، الذي تعولم كليا وصار يتتبع اخر صيحات العالم الغربي في الفنون والمنتجات المادية الكثيرة والمتنوعة، والتي سلبت منهم احترامهم لثقافتهم التشريعية وصاروا ينظرون اليها بنظرة الشك وربما بنظرة الريبة ايضا[٢٩].

التغيرات الفكرية في العلوم الانسانية في المجال العام والسياسي:

اولا – انتشار فكر الحداثة التي غيرت المفاهيم المتعارفة في المجالات الاتية:

١– في مجال المعرفة: فقد " طورت طرق واساليب المعرفة من خلال الانتقال التدريجي من المعرفة التأملية الى المعرفة التقنية الاداتية "[٣٠].

٢– في مجال الطبيعة: تغيرت النظرة الى الطبيعة، كانت في العصر الوسيط " نظاما متكاملا من التناسق الازلي الذي يعكس الحكمة العلوية" فاصبحت تعني امتداد متجانس العناصر لا فرق ولا تميز بين مكوناتها. ادت هذه النظرة الى التصور الميكانيكي للطبيعة.

٣– في الزمن والتاريخ: فقد اصبح التاريخ سيرورة وصيرورة، اي " مسارا

حتميا تحكمه وتحدده وتفسره عوامل ملموسة كالمناخ والحاجات الاقتصادية للناس او حروبهم وصراعاتهم من اجل الكسب وكالصراع العرقي او القبلي أو المذهبي ..."[٣١].

٤- في النظرة الى الانسان: اضفاء صفة طبيعية على الانسان مع اضفاء صيغة تاريخية على الطبيعة واضفاء صبغة طبيعية على التاريخ والفلسفة ومعظم العلوم الطبيعية. وانبثق منها حداثة التسامح وحق الاختلاف وحداثة المشاركة السياسية وحداثة التعاقد السياسي فالفعل التعاقدي هو فعل مؤسس للدولة الحديثة ومؤسس للمجتمع المدني، وادت الى حداثة التقدم الاقتصادي الذي يقابلها في كثير من الاحيان نزعة الاستهلاك والاغتراب والرأسمالية الحادة لدى نخبة محدودة من الناس.

٥- انتشار فكر ما بعد الحداثة والحداثة السائلة.

المبحث الثالث

تطبيقات فقهية لاثر العلوم الحديثة في الفقه

في هذا المبحث سنتناول نماذج من تطور بعض العلوم الانسانية واثرها في الرؤية الفقهية المعاصرة:

أ- العلوم السياسية واثرها في الاحكام الفقهية المعاصرة للدولة:

العلوم السياسية: هي إحدى تخصصات العلوم الاجتماعية، التي تدرس نظرية السياسة، وتطبيقاتها ووصف وتحليل النظم السياسية وسلوكها السياسي واثرها على المجتمع. كما ورد تعريفها في معجم اكسفورد بالانكليزي[٣٢].

و"أصبحت الجامعات تعترف بعلم السياسة كعلم أو فرع من العلوم الاجتماعية والإنسانية منذ نهاية القرن التاسع عشر ...وقد أدى وجود عوامل عديدة للاهتمام بعلم السياسة وقد اقترن ذلك الاهتمام بالمزيد من الاتجاه نحو الدراسة الاستقرائية لمختلف الظواهر السياسية كالأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات الضغط والمصالح وغيرها خاصة في الولايات المتحدة حيث غلبت فيها النزعة المنهجية لدراسة الوقائع والجزئيات إلى درجة أحدثت تطوراً منهجياً جديداً جعل علماء السياسة فيها يتبنون نظريات جديدة."[٣٣].

ومن الامور التي يمكن مناقشتها هنا واثرها الفقهي هي مفهوم الدولة الحديثة، الدولة الحديثة تعني :" اجهزة عاملة باسم المجموع والعاملون هم افراد من المجموع "[٣٤].

وفي حكم الدولة نظريتان ، الاولى نظرية قديمة: هي نظرية الحكم الالهي، او الدولة الدينية الحاكمة باسم الله، والسيادة تاتي من الله تعالى وتكاد تقريبا مندثرة في العصر الحاضر ، والدولة الديمقراطية التي تكون فيها السيادة للجماعة او الامة [٣٥].

وعرفت الدولة: هي مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معين متفق عليه فيما بينهم يتولى شؤون الدولة، وتشرف الدولة على أنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية، الذي يهدف إلى تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الأفراد فيها[٣٦].

اما مفهوم المواطنة فهو مفهوم مدني سياسي متاخر، ويعني مشاركة الافراد في الحقوق والواجبات بغض النظر عن اديانهم او اصولهم او لغاتهم وحتى جنسهم. وهذه النظريات لا تتواجد في الفقه الاسلامي التقليدي بكل مذاهبه، بل هناك نظريات اخرى تجريبية مارستها بعض المذاهب وبررت لها باجتهادات فقهية خاصة بمنظومتهم الكلامية والفقهية.

الدولة الحديثة في العالم الاسلامي:

في بدايات القرن العشرين الميلادي ظهرت ميلاد فكرة البلدان الوطنية والقومية والتي تأسست من قبل جماعات سياسية نشطة عرفت باسم الجمعيات، كما في سوريا ومصر ولبنان طالبوا بإصلاح الدولة العثمانية، ثم برزت فكرة الاستقلال عنها بعد تعذر الاصلاح و بدؤا بالمطالبة بتأسيس دول حديثة على الطراز الاوربي. فنشأت فيما بعد احزاب سياسية وجمعيات تطالب بالدولة القومية البعيدة عن الدولة الدينية التي تحمل لوائها في ذلك الحين الدولة العثمانية[٣٧].

ومع تشكّل الدول الوطنية مع دخول الاستعمار الاوربي الى البلدان الاسلامية صارت هناك انظمة حكم بعيدة عما كان سائدا في الحكم المسمى بالخلافة الاسلامية. وهي نظام حكم يدعي خلافته لرسول الله(ص).

وبدأ الفقه الاسلامي يعطي جملة من الاراء الفقهية في الدستور وفي المشاركة في الانتخابات والاعتراف بالدولة غير الدينية، وفي انظمة الحكم وغيرها مما حواه هذا العلم الحديث من دراسات وبحوث كانت نتيجة للتطور الحضاري للامم والشعوب. منها مشروع الملكية الدستورية (المشروطة) للميرزا محمد حسين النائيني في كتابه (تنبيه الامة وتنزيه الملة).

من فقه الدولة الاسلامية المعاصرة:

حين نستقرأ كتابات بعض الاسلاميين ، نجد ان ملامح الدولة المعاصرة الاسلامية تتجلى بالأمور التالية:

١- " نظرية خلافة الامة وإشراف المرجعية:

لعل أول نظرية بنيت على إعطاء صلاحية الاختيار للشعب مع حفظ دور التشريع والإشراف للفقهاء هي نظرية (خلافة الأمة وإشراف المرجعية)، وقد طرحت من قبل السيد محمد باقر الصدر (ره) في كتاب (الاسلام يقود الحياة)[٣٨].

٢- الولاية الانتخابية المقيدة للفقيه: "يمكن القول إن الولاية الانتخابية المقيدة للفقيه تعد أول مسعى لفقهاء حوزة قم على أساس ذاك المبنى في موضوع الدولة، فقد قدم الفقهاء الايرانيون وعلى أساس التجارب الماضية تركيباً من نظرية ولاية الفقيه التقليدية ـ في مجال الشروط التي يحددها الشارع في رئيس الدولة ـ من

جهة، وحق الحاكمية الشعبية والمشاركة الجماهيرية من جهة أخرى. ويمكن ملاحظة بدايات هذه النظرية في كتابات الشهيد مطهري، حيث كان يعتقد بالجمع بين التكاليف الإلهية والحقوق الشعبية" [٣٩].

٣-الدولة الانتخابية الاسلامية .هذه النظرية تكون مهمة تدبير الأمور السياسية للأمة الاسلامية في زمن غيبة الإمام المهدي عليه السلام في عهدة الشعب، فيستطيع الشعب ان ينظم اموره الاجتماعية على أساس المصالح التي يشخصها وفق الشروط الزمانية والمكانية على ان يراعي احكام الشرع الثابتة.

٤- وكالة مالكي المشاع الشخصيين، وهي نظرية طرحت من قبل الشيخ مهدي الحائري اليزدي في كتاب الحكمة والحكومة وهي اخر نظرية طرحت الى الآن في الفقه الشيعي على مبنى المشروعية الإلهية الشعبية هي نظرية وكالة مالكي المشاع الشخصيين"[٤٠]. وهناك تفاصيل فتوائية صدرت من قبل المراجع والفقهاء بشان تنظيم الحياة المعاصرة ضمن حكومات مدنية ذات دساتير لاتنطلق كليا من واقع التشريع الفقهي القديم، مما يعكس الاخذ بعين الاعتبار التغيرات التي حدثت في الحياة السياسية المعاصرة، مثل فتاوى الانتخابات والاستفتاء على الدستور العراقي و فتوى الجهاد الكفائي للمرجع الاعلى السيد علي السيستاني في الوقوف ضد اعداء الانسانية والوطن والبلاد من قبل جماعات خارجة على احكام القانون والنظام في العراق وعلى احكام الشريعة الاسلامية واحكام الانسانية عامة .

ب- علوم اللغة وعلوم التأويل:

حدثت تغيرات كبيرة في فهم اللغة ودورها في الفكر الانساني، وخاصة مع الدراسات الالسنية الحديثة، كما عند فرناند دي سوسير، في كتابه علم اللغة العام،

"درس سوسير اللغة بوصفها نظاما من الرموز المختلفة التي تشير إلى أفكار. وهي لديه متكونة من رموز/ علامات، والعلامة لديه مؤلفة من دال ومدلول. والدال هو الجزء المادي والمدلول هو الجزء الذهني، والعلاقة بينهما علاقة اعتباطية، فهي ليست في أصل وجود الدال ما يُلزم أن يكون مدلوله هو هذا الذي هو عليه.

وهذه العلاقة بين الدال والمدلول هي الوحدة الأساسية للبنية اللسانية التي تصنع النسق، الذي هو بدوره قائم على مبدأ العلاقات بين العلامات. فاللغة لدى سوسير ليست سوى نسق أو نظام كما يسميها هو. وهذا النظام يشتمل على مبادئ معينة تسهل على مستعمل اللغة أن يتفوه بها ويستعملها. وهذه الدلالة لا يمكن أن تظهر في تصور سوسير إلا من خلال إقامة علاقات بين الكلمات أو العلامات"(٤١).

وهنالك قانون مهم جاء به (سوسير) وهو قانون الاختلاف، وهو أحد القوانين التي تحكم علامات اللغة. فالعلامة معروفة لمستعمل اللغة ولمتلقيها لأنّها مختلفة عن غيرها، أي أن الذي يحكم مسألة التمييز بين الدوال أو العلامات هو كونها مختلفة عن غيرها ليس إلّا. ونحن لا نستطيع التواصل مع علامات متطابقة ولا تختلف عن غيرها، فلو كانت متطابقة تماما لانتفت الحاجة إلى وجود العلامة اللاحقة المتطابقة مع سابقتها واكتفينا بالأولى فقط. والمطلوب في اللغة أن يوجد دال له مدلول محدّد، وهو قادر على أن يُنتِج دلالة أو دلالات، من خلال طبيعة علاقاته مع الدوال الأخرى. وفي تصور سوسير لابد من بناء صلات بالنظام الكلي

درس سوسير اللغة بوصفها نظاما من الرموز المختلفة التي تشير إلى أفكار. وهي لديه متكونة من رموز/ علامات، والعلامة لديه مؤلفة من دال ومدلول. والدال هو الجزء المادي والمدلول هو الجزء الذهني، والعلاقة بينهما علاقة اعتباطية، فهي ليست في أصل وجود الدال ما يُلزم أن يكون مدلوله هو هذا الذي هو عليه.

وهذه العلاقة بين الدال والمدلول هي الوحدة الأساسية للبنية اللسانية التي تصنع النسق، الذي هو بدوره قائم على مبدأ العلاقات بين العلامات. فاللغة لدى سوسير ليست سوى نسق أو نظام كما يسميها هو. وهذا النظام يشتمل على مبادئ معينة تسهل على مستعمل اللغة أن يتفوه بها "[٤٢].

" توصل سوسير من خلال درسه اللغوي إلى أن اللغة خاضعة لنظام وليست تراكما كميا من الكلمات. وبهذا أصبحت اللغة عنده نظاما متميزا محكوما بقوانينه الخاصة. ونتيجة الدرس هذه – وهي رؤيته المنهجية في الوقت عينه – فتحت الباب واسعا للنظر إلى اللغة بوصفها ذاتا. أي أن اللغة خاضعة لنظام فاعل وهي محكومة بحزمة من القوانين. وانفراط عقد هذه الحزمة أو تخلخل العلاقات الداخلية فيها يفقدها وجودها. فاللغة عبارة عن نسق أنثروبولوجي، وسوسير تعامل معها ضمن هذا التصور فاللغة نظام (وهو لم يقل بنية)، والنظام بهذا المفهوم هو البنية التي جاءت بها البنيوية، وصارت عنوانها المميِّز.

تعامل سوسير مع اللغة بطريقة منهجية وبرؤية علمية وهذه كانت إحدى منابع الفكر البنيوي الذي ينظر إلى النصوص على أنها مستندة إلى بنية، فالنص لدى الرؤية المنهجية البنيوية في التحليل يستند إلى بنية، وأن عمل الناقد هو الخوض في تفاصيل العلاقات بين عناصر ومكونات النص المستند إلى تلك البنية.

وبناء على هذه المعطيات يكون دي سوسير قد ألهم نقاد الأدب الحداثيين فكرة التخلي عن النظرة السلبية للغة. فهي بعد دي سوسير لم تعد وسيلة يستعملها الأديب وهي مطيعة ومستجيبة، إنما صار ينظر إليها أنّها تلك الذات المشاركة في إنتاج النص الأدبي. وفي مجال النقد الأدبي صار يُنظر للنص الأدبي أنّه كيان لا يولد إلّا وتكون بصمة قوانين اللغة ونظامها بادية عليه، لأن اللغة مشاركة في إنتاجه. وهذا الأمر

يدخل في مساحة أبعد من هذه، وهي مساحة أن اللغة في أصل وجودها قد تدخّلت أساسا في تشكيل عقل الإنسان نفسه – وهو هنا الأديب – فالنظام اللغوي هو داخل في تشكيل نظام العقل في الأساس .

وهذا الأمر نفسه فتح الباب واسعا لدراسة مسألة علاقة الذات بالفكر في النص الأدبي، وعلى هذا الأساس يكون المعنى المنتَج من خلال الاستعمال اللغوي ليس ناتج إرادة القول الكامنة في الأديب وليس تعبيرا دقيقا لقصديته الذاتية، بقدر ما هو ،أيضا، نتاج النظام الدلالي للغة ونتاج لقصدية النص نفسه. فتصبح اللغة من خلال هذا التصور والوعي المعرفي الذي أشاعه سوسير تقول من خلال المتحدِّث، وكأنّها تستعمل المتحدث بها، وليس هو الذي يستعملها"(٤٣).

بعد هذه الدراسات نشات مدارس فكرية ولغوية تنظر للفكر والعقل على انه نظام لغوي، " فالمعنى لم يعد واحدا، إنّما هو منفتح على الممكن المتعدد، إن كانت صياغته صياغة مجازية متقدمة تنفتح على إمكانية التأويل للوصول إلى أكثر من معنى. والمعنى لم يعد مرتبطا بالضرورة بقصدية المؤلف" لذا لا يبحث الناقد او القارئ عن معنى احادي للنص، مما ادى الى فهم النصوص الدينية لكونها نصوص تخضع لقوانين اللغة الى فهم متعدد وقابل لمعان كثيرة وهذا ولد شكوك من التفاسير القديمة لها ومن هنا بدات تتعدد التأويلات والقراءات بشكل كبير. ولذا نرى بعض المفكرين الاسلاميين يدعون الفقهاء الى الاخذ بهذه النظريات اللغوية والنقدية للخروج بتفسيرات عصرية للنصوص التشريعية.

ج- علم النفس ومفهوم اللاوعي و اثره على معطيات الفقه في فهمه للانسان:

ظهر مصطلح اللاوعي في علم النفس، يُستخدمُ مفهوم اللاوعي "لوصفِ

بعض العمليّات العقليّة والتصوّرات والأفكار والمشاعر التي تنشأ لدى الفرد دونَ إدراكٍ منه، وكانت أولى الدراسات العلميّة التي أجريت لإثبات وجود عمليّات عقليّة فاعلة داخل العقل البشريّ غير مُدرَكة، وهي دراسة العالم الفرنسيّ "جان مارتن شاركو" مع تلاميذه، والتي أجريتْ في القرن التاسع عشر للميلاد، حيث درسوا اللاّوعي من خلال التنويم المغناطيسيّ. في تلك الدّراسة تحقّق العلماء والأطبّاء أنّ العديد من الذين يعانون من الأمراض العقليّة كالهوس والهستيريا كانوا تحت تأثير أفكار ومشاعر اللاّوعي، ومن هنا ظهر الطبيب النمساويّ سيجموند فرويد الذي أدرك بشكلٍ واضح أهميّة تلك المشاعر والأفكار في علم النّفس البشريّ، وقام على إثرها بتطوير طريقة التحليل النفسيّ "[٤٤].

مفهوم اللاوعي في الفلسفة وعلم النفس (Psychology):

هو الدراسة الأكاديمية والتطبيقية للسلوك، و الإدراك والآليات المستبطنة لهما. ان اللاوعي ومدى تاثيره في حياة الانسان، وتأثير الامراض النفسية غير الذهانية (الجنون) تجعل الفقهاء لا يقسمون الانسان الى نوعين من التقسيمات (السوي والمجنون بل الى انواع عدة، هو الانسان الذي يعاني من الكآبة او الامراض العصابية، فهي لاتعد جنونا الا انها تتحكم بكثير من سلوكيات الفرد وتجعله لا يستطيع التحكم بتصرفاته، لان بعضها افعال قهرية غالبة للإرادة، لذا في مسالة العقوبات و التعزيرات لابد ان تؤخذ هذه الامراض النفسية بنظر الاعتبار. وحتى في مسائل القوامة والطلاق والانفاق وغيرها تحتاج الى معالجات فقهية مغايرة لثنائية التقسيمات القديمة. وهذا ما يجب ان يكتب به بعض التنظيرات الفقهية التي تعالج هذه الحالات.

الخلاصة والخاتمة

الفقه علم من العلوم الانسانية لانه معني بافعال المكلفين، والعلوم الاخرى ايضا معنية به، وهي كلها علوم متداخلة تحاول ان ترسم جانبا من حياة الانسان وسلوكه، وهذا البحث ركز على اهمية اعتماد الفقه على معطيات العلوم الاخرى، وقد اعطى البحث نماذج من بعض التطور الذي حصل في بعض العلوم وكيف تغيرت النظرة للانسان الحديث والمعاصر عما كان عليه سابقا لذا كان لابد من انفتاح الفقه على العلوم الاخرى الانسانية منها بالذات. والكف عن القول ان كل شيء موجود بالتشريعات الاسلامية ولا نحتاج الى علوم اخرى، كما نجدها في كتابات بعض الاسلاميين.

* هوامش البحث *

(١) الجوهري، الصحاح، باب الهاء فصل الفاء، ٦/ ٢٢٤٣.

(٢) ظ: ابن ابي العز / شرح العقيدة الطحاوية / المكتب الاسلامي، ط٤، بيروت، ١٣٩١هـ، ص: ٦٥.

(٣) ظ: الشهيد الثاني: زين الدين بن علي العاملي، منية المريد في ادب المريد والمستفيد، تح: رضا المختاري، مكتب الاعلام الاسلامي، ط١، ١٤٠٩، ص١٥٧.

(٤) الشريف المرتضى، علم الهدى، الرسائل ،، اعداد مهدي الرجائي، دار القران الكريم، قم ١٤٠٥هـ، ٢/ ٢٧٩..

(٥) القواعد والفوائد، تح: عبد الهادي الحكيم، منشورات مكتبة المفيد، قم، القاعدة الاولى ،١/ ٣٠.

(٦) م ن.

(٧) م ن.

(٨) David Hume", Stanford Encyclopedia of Philosophy نسخة محفوظة ٢٩ سبتمبر ٢٠١٨ على موقع واي باك مشين.

(٩) https://ar.m.wikipedia.org/wiki

(١٠) https://www.aljabriabed.net/n18_02kamal.htm

(١١) https://sudaneseonline.com/board/160/msg/العلوم-الإنسانية-%A٣-آفاق-المعرفة-،-وحدود-التنظير، محمد جميل احمد.

(١٢) ظ: اسماعيل الفاروقي، اسلامية المعرفة، سلسلة قضايا اسلامية معاصرة، دار الهادي، ط١، ٢٠٠١ م.

(١٣) ظ: جعفر سبحاني ،تاريخ الفقه الاسلامي وادواره ،ن: مؤسسة الامام الصادق ع ،ط١، ١٤٢٧ هـ، قم، ص١٢٠.

(١٤) سبحاني، م س، ص٢٦٣ .

(١٥) سبحاني، م س، ٤٢٨.

(١٦) مجموعة مؤلفين، الدين والعلم، تعريب: محمد حسن زراقط، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط١، بيروت، ٢٠٠٨، ص١١٠-١١١.

(١٧) الدين والعلم، م س، ص١٢٠..

(١٨) عياض بن عاشور، الضمير والتشريع العقلية المدنية والحقوق الحديثة، المركز الثقافي العربي، ط١،الدار البيضاء و بيروت، ١٩٩٨. ص٣٨.

(١٩) حنفي، حسن، من النص الى الواقع، دار المدار الاسلامي، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ج١، ص٣١٩.

(٢٠) م ن.

(٢١) http://almoslim.net/elmy/285755.

(٢٢) شبستري، هرمنيوطيقا الكتاب والسنة، تر: حيدر نجف، مراجعة د عبد الجبار الرفاعي، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٧.

(٢٣) جعفري، محمد، العقل والدين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ،ط١، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٤٥-٢٤٦.

(٢٤) ابن عاشور، م س، ٣٩.

(٢٥) ابن عاشور، م س، ص٤١. .

(٢٦) ظ: احمد ،اكبر صلاح الدين، الاسلام وما بعد الحداثة، تعريب: حسين صافي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ،ط١، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٦.

(٢٧) ظ، احمد، الاسلام وما بعد الحداثة، م س، ص٣٤-٣٥ .

(٢٨) عامر عبد زيد .

(٢٩) عبد زيد، م س.

(٣٠) عامر عبد زيد، الحداثة ومأزقها، دار تموز، دمشق، ط١، ٢٠١٣ .ص ١٤.

(٣١) عبد زيد، م س، ص١٥.

(٣٢) ttp://www.oxforddictionaries .com /us/definition/american_english

(٣٣) الموسوعة الحرة، ويكيبيديا: /ar.m.wikipedia.org/wiki

(٣٤) البارودي: مصطفى، الوجيز في الحقوق الدستورية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ط١، ١٩٦٠، ص٢٦.

(٣٥) ظ: ماكيفر، م، الجماعة، دراسة في علم الاجتماع، تر: محمد ابو درة، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٨٦، ص٥٠١.

(٣٦) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، https://ar.m.wikipedia.org/wiki/دولة

(٣٧) ظ: عبد زيد، عامر :مقاربات في الديني والسياسي، مركز التفكير الحر، دن، د م، ط١، ٢٠١٤، ص ٢٥.

(٣٨) ظ: وزارة الارشاد الاسلامي ،ط٣، ايران، ١٤٠٣ هـ، ص١١.

(٣٩) الربيعي، مقداد، تسع نظريات في الحكم عند الشيعة الامامية:

https://www.najafpost.com/articles/view/details?id

(٤٠) ظ: فاروق، بتول: الحداثة السائلة، بحث منشور في مجلة بيت الحكمة، ٢٠١٩بغداد .

(٤١) .http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_6_3322_1230

(٤٢) م.ن.

(٤٣) http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_6_3322_1230.docx

(٤٤) .https://mawdoo3.com

* المصادر والمراجع *

اولا –القرآن الكريم .

ثانيا:

١– ابن ابي العز، علي بن علي بن محمد بن ابي العز الدمشقي (القاضي)، شرح

العقيدة الطحاوية، المكتب الاسلامي ،بيروت، ط٤، ١٣٩١
٢- احمد ،اكبر صلاح الدين، الاسلام وما بعد الحداثة، تعريب : حسين صافي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ،ط١، بيروت، ٢٠٠٩ .
٣-البارودي، مصطفى، الوجيز في الحقوق الدستورية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ط١، ١٩٦٠.
٤- جعفري، محمد، العقل والدين، مركز الحضارة لتنمية الفكرالاسلامي ،ط١، بيروت ٢٠١٠،
٥- الجوهري، الصحاح، باب الهاء فصل الفاء .
٦- حنفي، حسن، من النص الى الواقع، دار المدار الاسلامي، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ج١.
٧- سبحاني، جعفر،تاريخ الفقه الاسلامي وادواره، ن: مؤسسة الامام الصادق ع، ط١، ١٤٢٧ هـ، قم.
٨- شبستري : شبستري ،هرمنيوطيقا الكتاب والسنة، تر : حيدر نجف، مراجعة د عبد الجبار الرفاعي ،مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ٢٠١٣.
٩- الشهيد الثاني: زين الدين بن علي العاملي، منية المريد في ادب المريد والمستفيد، تح: رضا المختاري، مكتب الاعلام الاسلامي، ط١، ١٤٠٩.
١٠ الشهيد الاول، محمد بن مكي العاملي ،القواعد والفوائد، تح : عبد الهادي الحكيم، منشورات مكتبة المفيد، قم.
١١- عاشور، عياض بن عاشور، الضمير والتشريع العقلية المدنية والحقوق الحديثة، المركز الثقافي العربي، ط١،الدار البيضاء و بيروت، ١٩٩٨.
١٢-عامر عبد زيد، الحداثة ومأزقها، دار تموز، دمشق، ط١، ٢٠١٣
١٣- فاروق، بتول : الحداثة السائلة، بحث منشور في حولية المنتدى، العدد ٤٣ / تموز ٢٠٢٠، النجف
١٤-الفاروقي، اسماعيل :، اسلامية المعرفة، سلسلة قضايا اسلامية معاصرة، دار الهادي، ط١، ٢٠٠١ م .
١٥-،ماكيفر، م، الجماعة، دراسة في علم الاجتماع، تر : محمد ابو درة، دار الفكر

العربي، مصر، ١٩٨٦
١٦-محمد حسن زراقط، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط١، بيروت، ٢٠٠٨.

مواقع الانترنت:

1- https://ar.m.wikipedia.org/
2- https://mawdoo3.com
3- David Hume" (http://plato.stanford.edu/entries/hume/), Stanford Encyclopedia of Philosophy
4- https://www.aljabriabed.net/n18_02kamal.htm
5- http://almoslim.net/elmy/285755